



The possibility of applying Sharia accounting standards in Iraqi Islamic banks

Study in Iraqi Islamic banks

امكانية تطبيق المعايير المحاسبية الشرعية في المصارف الاسلامية العراقية دراسة في
المصارف الاسلامية العراقية

* رفل جبر فخري

* عبد الله كاظم نور

* زهراء علي جعفر

Abstract::

The research dealt with the possibility of applying Sharia accounting standards in Iraqi Islamic banks. Those Islamic standards, and the research derived its importance from the importance of the presence of Islamic banks and the size of their influence in the banking industry. To put forward a hypothesis, which is that the commitment of Iraqi Islamic banks And its application of Sharia accounting standards helps in developing a framework that enables it to improve its financial performance, and the limits of the research were in the spatial limits, as it was applied to (Eilat Islamic Bank) and (National Islamic Bank). The research reached a number of results, including: Islamic banks have become a strength Financial and economic despite the challenges that these banks face vis-à-vis traditional banks, and the research recommended the necessity of enacting a law

or legislation for Iraqi Islamic banks regulating their business, and benefiting from the experiences of successful banks in the outside world and other important recommendations...

المستخلص : تناولَ البحثُ إمكانيةَ تطبيقِ المعايير المحاسبية الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية وتمثلت مشكلة البحث في مدى توافق الإبلاغ المالي للمصارف الإسلامية العراقية مع المعايير المحاسبية الشرعية ، وهل تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق تلك المعايير الإسلامية ، واستمد البحث أهميته من أهمية وجود المصارف الإسلامية وحجم تأثيرها في الصناعة المصرفية وهدف البحث الى عرض وتقديم الاطار الفكري لمفهوم معايير المحاسبة الإسلامية ، والتوجه نحو تطوير فكر المحاسبة والتدقيق والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المصارف الإسلامية لدى العاملين في تلك المصارف ، وسعى البحث الى وضع فرضية وهي ان التزام المصارف الإسلامية العراقية وتطبيقها للمعايير المحاسبية الشرعية يساعد في وضع اطار عمل يمكنها من تحسين أدائها المالي ، وتمثلت حدود البحث في الحدود المكانية حيث تم تطبيقه على (مصرف ايسلاف الاسلامي) و (المصرف الوطني الاسلامي) وتوصل البحث الى جملة من النتائج منها : ان المصارف الإسلامية أصبحت تشكل قوة مالية واقتصادية على الرغم من التحديات التي تواجهها تلك المصارف ازاء المصارف التقليدية ، وأوصى البحث بضرورة سن قانون أو تشريع خاص بالمصارف الإسلامية العراقية ينظم اعمالها ، والاستفادة من تجارب المصارف الناجحة في العالم الخارجي وغيرها من التوصيات المهمة...

المقدمة : ان التطورات الاقتصادية المتسارعة جعلت من الصيرفة الإسلامية ضرورة ملحة للمجتمعات الإسلامية التي وجدت نفسها بحاجة إلى أنموذج مصرفي مميز وكفوء قادر على تنظيم التعاملات التجارية بين الأفراد المسلمين يسعى إلى تلبية احتياجاتهم المالية فضلا على الارتقاء بواقعهم الاجتماعي والاقتصادي ، ومن هنا أصبحت المصارف الإسلامية واقعا حقيقيا ملموسا ومساهما فعالا في التنمية الاقتصادية على الرغم من الصعوبات والتحديات الكثيرة التي يتعرض لها القطاع المصرفي بين الحين والآخر ، إلا أن الصيرفة الإسلامية شقت طريقها إلى الإمام وبنيت لنفسها قواعد وأساسا رصينة للتعامل المصرفي من خلال ما تمتلكه من أدوات فنية ومالية .

المبحث الاول - منهجية البحث

١. مشكلة البحث: على الرغم من مضي أكثر (٢٠) عاماً على تأسيس المصارف الاسلامية في العراق، الا انه مازالت هذه المصارف لا تطبق المعايير الاسلامية بشكل كامل ، وتكمن مشكلة البحث في الآتي:

١. ما مدى توافق الإبلاغ المالي للمصارف الإسلامية العراقية مع المعايير المحاسبية الشرعية ؟

٢. هل بالإمكان تطبيق المعايير المحاسبية الشرعية في المصارف الإسلامية العراقية ؟

٢. هدف البحث:

أ. يهدف البحث في التعرف على الممارسات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات الاسلامية .

ب. تسليط الضوء على المعايير المحاسبية المالية الاسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية والاسلامية بما يتلاءم مع خصوصية العمل المالي والمصرفي والذي يتطلب مثل هذه المعايير المحاسبية .

ج. التعرف على الانشطة التي تمارسها المصارف الاسلامية مثل المراقبة والمضاربة والاستثمار والادخار واعمال الصيرفة الخاصة ببيع وشراء العملات الاجنبية وغيرها .

د. السعي نحو تطوير فكر المحاسبة والتدقيق والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الاسلامية لدى العاملين في المصارف الاسلامية العراقية.

٣. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية المصارف الاسلامية وحجم تأثيرها حالياً ومستقبلاً في الصناعة المصرفية مما يتطلب مزيد من الدراسة النظرية لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية وتأتي أهمية البحث من تحقيق النقاط الآتية:-

أ. عرض وتقديم الاطار الفكري لمفهوم معايير المحاسبة الاسلامية .

ب. عرض المستجدات في المعالجات المحاسبية في المصارف الاسلامية بما يساعد على رفع كفاءة الاداء المحاسبي في المصارف الاسلامية .

ج. تلبية رغبة المجتمعات الاسلامية في ايجاد منافذ للتعامل المصرفي بعيدة عن استخدام الفائدة.

٤. فرضية البحث: تكمن فرضية البحث في: " أن التزام المصارف الاسلامية العراقية وتطبيقها للمعايير المحاسبية الشرعية يسهم في وضع إطار عمل يمكنها من تحسين أداءها المالي "

المبحث الثاني - المعايير المحاسبية الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية

تمهيد: بعد التطور الذي شهدته الصناعة المالية الاسلامية وتعدد الهيئات الشرعية ظهرت فكرة تأسيس مؤسسات أو هيئات تتولى مهمة متابعة أداء الهيئات الشرعية من خلال ما قدمته من معايير شرعية عدت بأنها الاداة الحاكمة لأداء المؤسسات المالية الاسلامية فضلا عن ان الالتزام بها يسهم في جعل اداء المؤسسات المالية الاسلامية بصورة أفضل. ان ظهور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بصفقتها مؤسسات حديثة نسبيا والتحدي الكبير الذي تواجهه لإثبات وجودها وتثبيت اقدامها خدمة للمجتمعات التي توجد فيها ، قد ادى الى ان تبحث عن انسب الاساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصاص في الشريعة الاسلامية من ناحية، وفي المحاسبة من ناحية أخرى ، للتمكن من تقديم معلومات كافية وموثوق بها وملائمة لمستخدمي القوائم المالية ، ولهذا أهمية قصوى في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المتعاملون مع تلك المصارف، وأثر هام على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها الوجهة التي يستفيد منها المجتمع .

و ينظر إلى المعايير المالية الإسلامية على أنها الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند المحاسبة عن العمليات من إثبات وقياس وعرض وإفصاح التي يقوم بها المصرف الإسلامي خلال المدة الزمنية كما وتعد المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية (شحاتة ، ٢٠٠٥: ٣٦)، ويعرفها أبو غدة بأنها صيغ معتمدة من المجلس الشرعي لبيان الأحكام الشرعية المختارة والمتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية المختلفة من تمويل واستثمار وخدمات وما يتصل بذلك من قضايا كثرت فيها الاتجاهات الفقهية وذلك لترجيح احدهما للعمل به في المؤسسات (أبو غدة، ٢٠٠٢: ٥) .

أولاً: - أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية الشرعية: للالتزام بالمعايير المحاسبية الشرعية من قبل المصارف الاسلامية نقاط عدة منها :

١- إن الالتزام بهذه المعايير سيؤدي إلى مزيد من التعاون بين المؤسسات المالية عن طريق الأعمال المشتركة بل إلى توحيدها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة. (عفانة، ٢٠١٠، ٢٥)

٢- إن المعايير الشرعية تفيد جهات القضاء أو التحكيم للوصول إلى الحكم العادل الواضح (القره داغي، ٢٠٠٨، ٢).

٣- إن وجود معيار شرعي لأي عقد بصيغة قانونية واضحة يحمل المؤسسة المالية ان تسير على هداه بوضوح وبخطوات راسخة للوصول إلى تطبيق أحكام الشريعة دون لبس أو غموض وإن التزام المؤسسة المالية بهذه المعايير يترتب عليه كسب ثقة المتعاملين بها واحترامهم لها (http://ar.islamway.net.com/ 2015).

٤- إن وجود هذه المعايير والالتزام بها يفيد المصارف المركزية وجهات الرقابة والتدقيق بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبطها، والتعرف على أعمالها، وعقودها وكيفية التدقيق عليها في ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية.

ثانياً: -أهداف المعايير المحاسبية الشرعية: يسعى تطبيق معايير المحاسبة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف والأغراض وهي على النحو الآتي (شحاته، ٢٠٠٠: ١٩) :-

٥- تعد معايير المحاسبة الشرعية وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل ولاسيما في ظل العولمة.

٦- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما المحاسبون الجدد.

٧- معايير المحاسبة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.

ثالثاً: - إعداد القوائم المالية على وفق المعايير الإسلامية: حددت هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية أنواع القوائم المالية المطلوب إعدادها من المؤسسات المالية الإسلامية والمتمثلة في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق المساهمين أو الأرباح المبقة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وما في حكمها، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن، وهي كما يلي (تومي، ٢٠١٣: ٩١-٩٦) :-

١- قائمة المركز المالي: تشمل العناصر الأساسية لقائمة المركز المالي للمصرف الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وحقوق أصحاب الملكية.

٢- قائمة الدخل: قائمة مالية تهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة سنة وتشمل العناصر الرئيسية لقائمة الدخل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وصافي الدخل وصافي الخسارة.

٣- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين أو الأرباح المحتجزة: وتشمل عناصر هذه القائمة صافي الدخل أو الخسارة وتتمثل باستثمارات حقوق أصحاب الملكية والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.

٤- قائمة التدفقات النقدية: وتشمل عناصر هذه القائمة النقد وما في حكمه في تاريخ معين والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من العمليات، والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من التمويل، والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الاستثمار خلال فترة زمنية معينة.

٥- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيمة وما في حكمها: تشمل الاستثمارات المقيمة وما في حكمها في تاريخ معين وإيداعات ومسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وما في حكمها والأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستثمارات المقيمة قبل استقطاع نصيب المصرف في أرباح الاستثمار بصفته مضارباً أو اجر المصرف بصفته وكيلًا.

٦- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات: وتشمل عناصر هذه القائمة مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات خلال فترة معينة ورصيد الأموال الباقية بالصندوق في تاريخ معين.

٧- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن: وتشمل عناصر هذه القائمة القرض ومصادر أموال صندوق القرض واستخدام أموال صندوق القرض خلال فترة معينة ورصيد الأموال الباقية في الصندوق في تاريخ معين.

رابعاً: - أنواع المعايير: أصدرت هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية معايير عدة للعمل المحاسبي وهي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٢، ٥٥٠-٨٠، ٢٠٠٧)

جدول (١-١) المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية

رقم المعيار	اسم المعيار	خلاصة المعيار
معيار رقم (١)	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية	يبين كيفية الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن المصارف من جهة وكيفية عرض القوائم المالية وتقديم معلومات كافية وموثوق بها وملامة لمستخدمي القوائم المالية ولهذا أهمية قصوى في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المتعاملون مع تلك المصارف
معيار رقم (٢)	المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح عن عمليات المrabحة والمrabحة للأمر بالشراء التي تجريها المصارف والمؤسسات الإسلامية كما يشتمل المعيار على تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية المقترحة وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل بالمrabحة والمrabحة للأمر بالشراء
معيار رقم (٣)	التمويل بالمضاربة	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح عن عمليات المضاربة التي تجريها المصارف الإسلامية كما يشتمل المعيار على تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية المقترحة وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل بالمضاربة
معيار رقم (٤)	التمويل بالمشاركة	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح عن عمليات المشاركة التي تجريها المصارف الإسلامية كما يشتمل على تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية المقترحة وعن البدائل المحاسبية المختلفة التي تم أخذها في الاعتبار ومسوغات البديل الذي تم اختياره للعناصر المحاسبية للتمويل بالمشاركة
معيار رقم (٥)	الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	يهدف هذا معيار إلى وضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن توزيع هذه الأرباح وذلك لغرض التوصل إلى أسس موحدة للإفصاح عن هذه المعلومات في المصارف الإسلامية.
معيار رقم (٦)	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها	يهدف معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عمليات حقوق أصحاب حسابات الاستثمار التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سواء كانت حقوق أصحاب حسابات استثمار مطلقة أم حقوق أصحاب حسابات استثمار مقيدة
معيار رقم (٧)	السلم والسلم الموازي	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح عن عمليات التمويل بصيغة السلم وعمليات السلم الموازي التي تجريها المصارف والمؤسسات الإسلامية ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية
المعيار رقم (٨)	الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك	ويهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح عن عمليات التأجير التي تجريها المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مؤجرا أو مستأجرا ومرفق بالمعيار تفاصيل عن الأسس الفقهية التي تم الاستناد إليها في إيجاد المعالجات المحاسبية وكذلك البدائل المحاسبية التي تم أخذها في الاعتبار ومسوغات البديل الذي تم اختياره للمسائل المحاسبية للإجارة والإجارة المنتهية بالتملك
معيار رقم (٩)	الزكاة	يهدف معيار الزكاة إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم المعالجات المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة وقياس البنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
معيار رقم (١٠)	الاستصناع والاستصناع الموازي	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم إثبات وقياس وعرض الجوانب المالية لعمليات الاستصناع والاستصناع الموازي التي تجريها المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية والإفصاح عنها في قوانينها المالية وقد يوجد مع عقد الاستصناع عقد استصناع منفصل (عقد استصناع موازي) حيث يأخذ المصرف في عقد العقد الأول صفة البائع (الصانع) لبضائع (المصنوع) -وهي المعقود عليه - إلى مشتر نهائي (المستصنع) بينما يأخذ المصرف في عقد الاستصناع صفة مشتر (المستصنع) للمصنوع من بائع (الصانع).
معيار رقم (١١)	المخصصات والاحتياطيات	يهدف هذا معيار إلى وضع القواعد التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المخصصات التي تكونها المصارف الإسلامية لتقويم موجودات الذمم والتمويل والاستثمار كما يهدف إلى وضع القواعد المحاسبية للاحتياطيات التي يجنيها المصرف سواء من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بفرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار وهو (احتياطي معدل الأرباح) أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار وبعد اقتطاع نصيب المضارب وذلك لحماية أصحاب حسابات الاستثمار من الخسارة المستقبلية وهي (احتياطي مخاطر الاستثمار)
معيار رقم (١٢)	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية	يبين كيفية الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين من جهة وكيفية عرض القوائم المالية وتقديم معلومات كافية وموثوق بها وملامة لمستخدمي القوائم المالية ولهذا أهمية قصوى في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المتعاملون مع تلك الشركات
معيار رقم (١٣)	الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية	يهدف هذا معيار إلى وضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز وذلك لغرض تقديم معلومات ملامة وموثوقة تساعد مستخدمي القوائم المالية التي تعدها الشركات في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية
معيار رقم (١٤)	صناديق الاستثمار	يهدف هذا المعيار إلى تحديد شكل ومضمون القوائم المالية للأوعية الاستثمارية التي تؤسس وتدار طبقا للشريعة الإسلامية كما يهدف أيضا إلى وضع الأسس المحاسبية لإثبات وقياس وعرض موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات الصناديق في القوائم المالية وتحديد الإفصاح اللازم لها
معيار رقم (١٥)	المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن: أ- المخصصات الفنية الرئيسية التي تكونها شركات التأمين بفرض تغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة، والمطالبات تحت التسوية والمخاطر التي حدثت ولم يبلغ عنها ب- الاحتياطيات التي تجنيها الشركة من الفائض قبل توزيعه على حملة الوثائق مثل الاحتياطي الذي تكونه الشركة بفرض تغطية العجز الذي قد يحصل في فترات مالية مستقبلية وهو (احتياطي تغطية العجز) والاحتياطي الذي تكونه الشركة لتخفيف أثر المطالبات غير العادية في أعمال التأمين التي تنسم بدرجة عالية من التذبذب (احتياطي تخفيف ذبذبة المطالبات)
معيار رقم (١٦)	المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات بالعملة الأجنبية	يهدف معيار المعاملات الأجنبية والعمليات بالعملة الأجنبية إلى وضع القواعد التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات بالعملة الأجنبية التي تجريها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
معيار رقم (١٧)	الاستثمارات	يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن الصكوك والأسهم والعقارات التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية في استثمارها.
معيار رقم (١٨)	الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح لكل من الموجودات التي تدار والأموال التي يتم تلقيها وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في القوائم المالية للمؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية وكذلك الدخل الذي ينتج عن هذه الخدمات وتحديد الإفصاح اللازم المرتبط بهذه الخدمات.
معيار رقم (١٩)	الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية	يهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس المحاسبية للإثبات والقياس والعرض والإفصاح بشأن الاشتراكات المتبرع بها من قبل حملة الوثائق في التأمين العام و/أو

الجزء المتبرع به من الاشتراكات من قبل حملة الوثائق في التأمين على الأشخاص(التكافل) في شركات التأمين الإسلامية.		
يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية من إثبات وقياس وعرض وإفصاح بشأن الموجودات المتاحة للبيع الأجل وإيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات وذمم البيع الأجل للمؤسسات الإسلامية.	البيع الأجل	معيار رقم (٢٠)
يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد التي تحكم الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين حسابات الاستثمار المختلفة التي تجريها المؤسسات المالية الإسلامية.	الإفصاح عن تحويل الموجودات	معيار رقم (٢١)
يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد التي تحكم إعداد التقارير المالية عن القطاعات، وتشمل معلومات عن أنواع المنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل فيها، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بشأن: - (١) تقييم فهم أفضل لأداء المنشأة (٢) التعرف على الموارد الموزعة التي تعتمد عليها معظم أنشطة المؤسسة. (٣) تقدير أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والعوائد التي تحققها (٤) تعزيز شفافية التقارير المالية التي تعدها المؤسسة.	التقرير عن القطاعات	معيار رقم (٢٢)
يهدف هذا المعيار إلى بيان المبادئ والقواعد الخاصة بتوحيد القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التابعة لها الخاضعة لعملية التوحيد	توحيد القوائم المالية	معيار رقم (٢٣)
يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالشركات الزميلة والتي هي منشآت مثل شركة التضامن والتي يكون للمستثمر تأثير كبير عليها وليست شركة تابعة ولا حصة في مشروع مشترك	الاستثمارات في الشركات الزميلة	معيار رقم (٢٤)

كما أصدرت هيئة المحاسبة والتدقيق للمصارف الإسلامية عدد من المعايير الشرعية التي تحدد مدى شرعية وطريقة التعامل بالنشاطات المصرفية وفق الشريعة الإسلامية وهذه المعايير هي: -
(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٠، ٣-٦٣) ، (طلال ، ٢٠١٦، ١٠٣-١٠٥)

جدول (١-٢) المعايير الشرعية للمصارف الإسلامية

رقم المعيار	اسم المعيار	خلاصة المعيار
معيار رقم (١)	المتاجرة في العملات	يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام المتاجرة في العملات وشروطها وضوابطها الشرعية وما يجوز منها وما لا يجوز وبعض التطبيقات التي تزاولها المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٢)	بطاقة الحسم وبطاقة الانتماء	يهدف معيار بطاقة الحسم وبطاقة الانتماء إلى بيان أنواعها وخصائصها ووضع القواعد الشرعية الضابطة للتعامل بهما من قبل المؤسسات المالية وعمالها الذين يحملون بطاقتها ويتعاملون بها وبيان الأحكام الشرعية للتعامل بها في حالاتها المختلفة
معيار رقم (٣)	المدين المماطل	يهدف معيار المدين المماطل إلى بيان الأحكام الشرعية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بتأخر المدينين الموردين عن سداد الديون في أجلها وكذلك تأخر الكفلاء والمقاولين عن أداء التزاماتهم.
معيار رقم (٤)	المقاصة	يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام المقاصة وشروطها وضوابطها الشرعية وما يجوز وما لا يجوز وأهم التطبيقات التي تزاولها المؤسسات المالية الإسلامية.
معيار رقم (٥)	الضمانات	يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام الضمانات وما يجوز منها وما لا يجوز وأهم التطبيقات التي تزاولها المؤسسات المالية الإسلامية.
معيار رقم (٦)	تحويل المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي	يهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات والمعالجات الواجب مراعاتها لتحويل مصرف المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف ووظائف العمل المصرفي الإسلامي بخصائصه من حيث التزامه ووظائفه أهم أنشطة العمل المصرفي الإسلامي التي تمثل بدائل لتطبيقات البنك التقليدي قبل التحول.
معيار رقم (٧)	الحوالة	يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام الحوالة (حوالة الدين) وأنواعها وشروطها وضوابطها وما يجوز وما لا يجوز وتطبيقات الحوالة في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية.
معيار رقم (٨)	المراوحة للأمر بالشراء	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للمراوحة للأمر بالشراء والمراحل التي تمر بها عملياتها بدا بالوعد وانتهاء بتمليك العميل السلعة والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها .
معيار رقم (٩)	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بدءاً من الوعد بالاستئجار - وجود وعد - ولانتهاء بإعادة العين المؤجرة في الإجارة أو تملكها في الإجارة المنتهية بالتمليك ويهدف أيضاً إلى بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (١٠)	السلم والسلم الموازي	يهدف هذا المعيار إلى بيان الإحكام والضوابط الشرعية التي يجب أن تراعيها المؤسسات المالية الإسلامية في عمليات السلم والسلم الموازي من حيث عقده ومحلّه وما يطرأ عليه من تصرفات سواء في حالة إمكان التسلم وتغذره وكذلك حكم إصدار صكوك السلم

معيار رقم (١١)	الاستصناع الموازي	يهدف هذا المعيار إلى بيان الإحكام والضوابط الشرعية التي يجب أن تراعيها المؤسسات المالية الإسلامية في عمليات الاستصناع والاستصناع الموازي وما يطرأ عليه من التصرفات وتنفيذه والإشراف على التنفيذ
معيار رقم (١٢)	الشراكة (المشاركة) والشركات الحديثة	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية العامة لشركة العقد (ما يعرف حديثاً بالمشاركة) وبيان إحكام كل من شركة العنان وشركة الوجوه وشركة الأعمال والمشاركة المتناقصة والشركات الحديثة من حيث التعريف بها وبيان إحكامها الشرعية الخاصة بها ، مع بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (١٣)	المضاربة	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للمضاربة بنوعها: المطلقة، والمقيدة والضوابط التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية مراعاتها سواء كانت مؤسسة مضارباً أم رب مال
معيار رقم (١٤)	الاعتمادات المستندية	يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالاعتمادات المستندية وخصائصها وأحكامها والضوابط الشرعية للتعامل بها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (١٥)	الجعالة	يهدف هذا المعيار إلى بيان تعريف الجعالة وتميزها عن الإجارة وأركانها وشروطها وأحكامها الأساسية وتطبيقاتها في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية سواء قامت المؤسسة بهذه التطبيقات بصفتها جاعلة (طالبة للعمل) أو عاملة (ملتزمة بالعمل)
معيار رقم (١٦)	الأوراق التجارية	يهدف هذا المعيار إلى بيان إحكام الأوراق التجارية ، ما يجوز منها وما لا يجوز وحكم تداولها وتحصيلها وخصصها وقبضها وقبول الوفاء بها وبيان الضوابط للتعامل بها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (١٧)	صكوك الاستثمار	يهدف هذا المعيار إلى بيان إصدار صكوك الاستثمار وبيان أنواعها وخصائصها وضوابطها الشرعية وشروط إصدارها وتداولها للتعامل بها في المؤسسات المالية الإسلامية.
معيار رقم (١٨)	القبض	يهدف هذا المعيار إلى حقيقة القبض في العقود ، والأحكام الشرعية المتعلقة به وأهم تطبيقاته المعاصرة التي تزاولها المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (١٩)	القرض	يهدف هذا المعيار إلى بيان الإحكام الشرعية للقرض ومنها أحكام المنفعة في القرض سواء أكانت مشروطة أو غير مشروطة ، كما يهدف إلى بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك بيان الإحكام الشرعية لبعض التطبيقات التي تحتاج إلى التعامل بها مثل الحسابات الجارية والجوانز على القروض ونفقات خدمات القروض وكشف الحسابات بين المؤسسة ومراسليها
المعيار رقم (٢٠)	بيوع السلم في الأسواق المنظمة	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس التي تقوم عليها بيوع السلم التي تجري بين أطراف دول مختلفة سواء أتمت بعقود على السلع الحالية أو الأجلة أو بالمشتقات ، وبيان ما يجوز شرعاً منها وما لا يجوز وبدائلها الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٢١)	الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	يهدف هذا المعيار إلى بيان إحكام أسهم الشركات والضوابط الشرعية التي يجب أن تراعيها المؤسسات المالية الإسلامية في إصدارها وتداولها ، كما يهدف إلى بيان إحكام السندات التي تصدر بغائدة ربوية
معيار رقم (٢٢)	عقود الامتياز	يهدف هذا المعيار إلى بيان إحكام عقود الامتياز المتعلقة باستغلال المعادن أو المياه وما في حكمها (امتياز الاستغلال) والمتعلقة بإنشاء المنشآت والمشروعات الخدمية (امتياز الإنشاء) والمتعلقة بإدارة المرافق الحكومية المتاحة للجمهور (امتياز الإدارة) مع بيان التكييف الشرعي لتلك الأنواع وما يتعلق بها من تصرفات وحقوق وواجبات وكيفية تطبيقها لدى المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٢٣)	الوكالة والتصرف الفضولي	يهدف هذا المعيار إلى بيان إحكام الوكالة في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وذلك بآلية الغير عن المؤسسة أو نيابتها عن الغير سواء في العقود أو التصرفات أما إجراءات أم إدارة أموال الغير أم استثمارها وما يشترط لصحة الوكالة وأحوالها المختلفة وأثارها وصلاحيات ومسؤوليات كل من الموكل والوكيل ، كما يهدف هذا المعيار إلى بيان التصرف عن الغير دون تفويض منه (تصرف الفضولي) وما يترتب من إحكام
معيار رقم (٢٤)	التمويل المصرفي في المجمع	يهدف هذا المعيار إلى بيان عمليات التمويل المصرفي المجمع التي تتم بين المؤسسات المالية أو بينها وبين البنوك التقليدية
معيار رقم (٢٥)	الجمع بين العقود	يهدف هذا المعيار إلى بيان حقيقة الجمع بين العقود في منظومة واحدة ، وخصائصه وحكمه والأحكام الشرعية للمواطة (التفاهم السابق) وكذلك أهم التطبيقات المعاصرة له في المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٢٦)	التأمين الإسلامي	يهدف هذا المعيار إلى بيان الإحكام الشرعية للتأمين الإسلامي ، وخصائصه ، وأركانه ومبادئه وأنواعه ، ووضع الضوابط التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٢٧)	المؤشرات	يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمؤشرات وطبيعتها ووظائفها ، وبيان الحكم الشرعي للاستخدامات المختلفة لها ، ومدى إمكان العمل بها في المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٢٨)	الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	يهدف هذا المعيار إلى بيان الخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية وحكم ما يؤخذ في مقابل تقديمها
معيار رقم (٢٩)	ضوابط الفتوى في إطار المؤسسات	يهدف هذا المعيار إلى بيان المراد بالفتوى ، وشروط الأهلية لها ، ووسائلها ومجالاتها ، مع بيان طريقة عرضها وأدائها ومعالجة الخطأ فيها
معيار رقم (٣٠)	التورق	يهدف هذا المعيار إلى بيان ماهية التورق ، وضوابطه ، والضوابط الخاصة بتورق المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٣١)	ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية	يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالغرر وبيان أقسامه ، وأثره وضابط الغرر المفسد للمعاملات
معيار رقم (٣٢)	التحكيم	يهدف هذا المعيار إلى بيان المراد بالتحكيم وشروطه ومجالاته وصفات المحكمين وصك التحكيم وقراره ، وطرق التحكيم وتنفيذه وتطبيقاته لدى المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٣٣)	الوقف	يهدف هذا المعيار إلى بيان إحكام الوقف الأساسية التي تشكل مرتكزاً للتطبيقات العملية للوقف ودور المؤسسات المالية الإسلامية في النظرة على الوقف وإدارته وتنميته
معيار رقم (٣٤)	إجارة الأشخاص	يهدف هذا المعيار إلى بيان الإحكام الشرعية لإجارة الأشخاص بنوعها: الإجارة الواردة على منفعة (خدمة) أجبر خاص ، والإجارة الواردة على منفعة أجبر مشترك (عام) سواء أكانت إجارة واردة على منفعة معينة أم على منفعة موصوفة في الذمة ، والضوابط التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية مراعاتها سواء أكانت المؤسسة (أجيراً) أم (مستأجراً)

المعيار رقم (٣٥)	الزكاة	يهدف هذا المعيار إلى بيان تحديد وعاء الزكاة للمؤسسات المالية الإسلامية وبيان الموجودات الزكوية بأنواعها وما يحسم منها من المطلوبات أو المخصصات بحسب طبيعتها، وبيان المقادير الواجب إخراجها وبيان ما تصرف فيه الزكاة
معيار رقم (٣٦)	العوارض الطارئة على الالتزامات	يهدف هذا المعيار إلى بيان العوارض التي تطرأ على الالتزامات وتحدث فيها أثراً مختلفة عن مقتضاها لو لم تطرأ تلك العوارض عليها
معيار رقم (٣٧)	الائتمانيات	يهدف هذا المعيار إلى بيان أنواع التسهيلات الائتمانية وأهم تطبيقاتها وما يترتب عليها من عوائد
معيار رقم (٣٨)	التعاملات المالية بالإنترنت	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بإبرام العقود والتعاملات المالية باستخدام الإنترنت، وبيان ما ينبغي على المؤسسة مراعاته في تلك العقود والتعاملات
معيار رقم (٣٩)	الرهن وتطبيقاته المعاصرة	يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام الرهن وتطبيقاته المعاصرة في المؤسسات المالية الإسلامية
معيار رقم (٤٠)	توزيع الربح في حسابات الاستثمار على أساس المضاربة	يهدف هذا المعيار إلى بيان ضوابط وأحكام توزيع الربح في الحسابات المصرفية الاستثمارية في المؤسسات المالية الإسلامية وما يتوقف عليه توزيع الربح من أسس تحققه وشروط استحقاقه
معيار رقم (٤١)	إعادة التأمين الإسلامي	يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية لإعادة التأمين الإسلامي والاشتراك مع الشركات التقليدية والقواعد والضوابط التي يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية الالتزام بها

خامساً: العلاقة بين المعايير المحاسبية الشرعية ومعايير المحاسبة والإبلاغ الدولية

نظراً للقبول والانتشار الواسع الذي عرفته معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، فقد أصبحت مرجع لصياغة العديد من المعايير المحلية في العديد من البلدان، ومنه ا معايير المحاسبية الشرعية ، ل (AAIOFI) ، فقد لجأت الهيئة للاستفادة من تلك المعايير في وضع معايير المحاسبية الشرعية (حسين، ٢٠١٩: ٨٦) إلا أن هناك مجالات تعد مواضع اختلاف عند التقرير عن المعاملات المالية الإسلامية، وهي مجالات تشكل عوامل اختلاف أساسية بين معايير IFRS والمعايير المحاسبية الشرعية ، والتي يمكن بيانها على النحو الآتي :

جدول (٣-١) مجالات الاختلاف الأساسية بين معايير IFRS والمعايير المحاسبية الشرعية

المعايير المحاسبية الشرعية	معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية
الافتقار في العلاقة التعاقدية	• تجري الاستغناء عن عنصر الفائدة عند الاقتراض أو الإقراض. • عدم الاعتماد على علاقة الدائنية والمديونية والاعتماد على العلاقة القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتحمل المخاطر.
الافتقار في أهداف مستخدمي القوائم المالية	• الغرض النهائي لمستخدمي القوائم المالية هو التخصيص الكفاء لموارده في استخدامات أكثر ربحية. • المحاسبة المالية قائمة على أساس إطار مفيد للقرارات ، إذ يركز على تحديد الأحداث للمعاملات الاقتصادية لتلبية الحاجة من المعلومة المالية أساساً .

المصدر :بالرجوع الى(بن تومي ، بدره " (2013) آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية " رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 - ،الجزائر، ص - 106 (107و) برجة ، عماد (2019) ، " تحديثات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل العولمة المحاسبية " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 65 - 66)

المبحث الثالث - ماهية المصارف الإسلامية مفهومها ،نشأتها، خصائصها وأهدافها

تمهيد: لقد ظل العالم الإسلامي بعيدا عن تطبيق القواعد والأحكام المتفقة مع الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة المختلفة ، وخاصة في المجال المصرفي، فقد تم إنشاء المصارف المعاصرة في الدول النامية وفقا للمنهج الغربي في هذا المجال، وهو ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية في استخدام الفائدة المحرمة شرعا كعائد لاستخدام الأموال في النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي دعا علماء الأمة الإسلامية إلى البحث، وإيجاد بديل شرعي للفائدة كأساس لعمل المصرف. ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء مصارف إسلامية، تقوم بتعبئة وتجميع الأموال، واستثمارها في النشاط الاقتصادي، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للشريعة الإسلامية. (غزالي، ٢٠١٠، ٢١)

أولا: مفهوم المصرف الإسلامي: اختلف الباحثون في وضع تعريف محدد للمصرف الإسلامي ، ومن أهم هذه التعريفات على النحو الآتي :

- عرفها (Imran) انها المصارف المدعومة بالأصول بدون الفوائد وتحكمها مبادئ الشريعة الإسلامية وتتميز المصارف الإسلامية عن التقليدية بأنها معاملات بدون فوائد ويتم فيها تقاسم المخاطر (Imran,2005:14)

- بينما عرف (Ahmed,2011:7) المصرف الإسلامي على انه نظام لا يسمح بإنشاء الديون من خلال الاقتراض أو الاقتراض المباشر وهناك أوضاع وصيغ للتعامل منها (المرابحة والاجارة والاستصناع والسلم والصكوك) والغرض منها تمكين الفرد من شراء السلع والخدمات الحقيقية المحتاج لها .

- عرفه (السبلاني، ٢٠١٢، ٨٣) : " انه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره السليم"

ثانيا: تاريخ المصارف الإسلامية: جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة ، إذ يعد تحريم الربا المسوغ الديني لنشوء المصارف الإسلامية وان تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية يعد بمنزلة المسوغ الاقتصادي لنشئها ويعود ظهور المصارف الإسلامية إلى عام ١٩٤٠ عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للدخار تعمل من دون فائدة وبعدها

في أواخر الأربعينيات بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من اجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية (الموسوي، ٢٠١١: ٢٣) وبدأت فكرة المصارف الإسلامية بلا فائدة تظهر إلى الوجود على أسس إسلامية في إحدى المناطق الريفية في باكستان في أواخر الخمسينات وهذه التجربة غير معروفة كثيرا ويرجع السبب إلى قلة ما كتب عنها باللغة العربية (الخماش، ٢٠٠٧: ٩) ، وانطلاقا من مبدأ تحريم الربا في الشريعة الإسلامية أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغى فيه النظام القائم على الفوائد ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (خالدي، ٢٠٠٥: ٤) ، وفي سنة ١٩٦٣ بدأت تجربته إنشاء مصرف إسلامي من مدينة ميت غمر المصرية وذلك بتأسيس مصرف ادخار محلي إسلامي ومن ثم يتم إنشاء فروع له في كل قرية أو حي تجمع فيه مدخرات الناس تحت إشراف مصرف ميت غمر وتوظف هذه المدخرات في خدمة احتياجاتهم في مناطقهم وتعود فكرة إنشائه إلى عالم الاقتصاد الإسلامي أحمد النجار (سلمان، ٢٠٠٣: ٢) ، وفي عام ١٩٧١ انشأ أول مصرف إسلامي حكومي في مصر وهو مصرف ناصر الاجتماعي، وقد تضمن قانون إنشائه نصا صريحا واضحا على عدم تعامل المصرف بالفائدة أخذا أو عطاء. إذ يقوم هذا المصرف بأخذ الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع أرباحها على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمار (الشرقاوي، ٢٠٠٠: ٦٧) ، وفي عام ١٩٧٥ تم إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية، بجدة ، برأسمال من دول المؤتمر الإسلامي ويهدف هذا المصرف بصفة أساسية إلى دعم المشروعات التنموية في الدول الإسلامية ودعم الحركة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية (شعاشعية، ٢٠٠٥: ١٦٨) ، وتبعاً لهذه النجاحات المبهرة فقد تم تأسيس عدد من المصارف الإسلامية في عدة دول إسلامية أخرى في الشرق الأوسط من أمثلتها مصرف دبي الإسلامي ومصرف التنمية الإسلامي ومصرف فيصل الإسلامي عام ١٩٧٧ في السودان ومصر ولاحقاً في البحرين وباكستان ، وبيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧ والمصرف الإسلامي الأردني عام ١٩٧٨ ومصرف البحرين الإسلامي عام ١٩٧٩ والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار عام ١٩٨١ ومصرف قطر الإسلامي (حطاب، ٢٠٠٢: ١١٤) ، وهناك أنواع متعددة من المصارف الإسلامية منها مصارف تهدف إلى التنمية في الدول الإسلامية مثل المصرف الإسلامي للتنمية في السعودية أو للتنمية المحلية مثل مصرف دبي الإسلامي والمصرف الإسلامي الأردني ، ومصارف تهدف إلى التنمية الاجتماعية مثل مصرف ناصر الاجتماعي بمصر، ومصارف غرضها تمويل الاستثمارات مثل مصرف التمويل الكويتي ومصرف فيصل الإسلامي، ومصارف غرضها تجميع مدخرات الأفراد مثل دار المال الإسلامي بجدة ،

ومصارف مركزية حكومية مهمتها الرئيسية إصدار الأوراق النقدية وغيرها من أعمال البنوك المركزية مثل بنك باكستان المركزي ، ومصارف إسلامية متعددة الأغراض والتي ظهرت في السودان ، الأردن ، البحرين ، والمغرب (شقيير و آخرون ، ٢٠٠٨: ٣٦٣) .

ثالثاً: خصائص المصرف الإسلامي: تختلف الأسس التي تنطلق منها المصارف الإسلامية تمام الاختلاف عن الأسس التي تنطلق منها المصارف التقليدية. فالمصارف الإسلامية تنطلق من أسس عقائدية استمدتها من معين الشريعة الإسلامية في حين ان المصارف التجارية تنطلق من أسس ذاتية هدفها الربح وجمع المال. وهذا يعني أن للمصارف الإسلامية أيديولوجية تختلف تماماً عن أيديولوجية المصارف التقليدية، فهناك إطار عام يحكم نشاط هذه المصارف وهو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تتمحور حول المفاهيم والقيم الآتية:

أ- اجتناب الغرر: وهو من المبادئ الرئيسية التي تنبع من فلسفة المصارف الإسلامية (أما الغرر في اللغة فهو اسم مصدر من التغرير بمعنى تعرض المرء للتهلكة) أما الاصطلاح الشرعي فهو كل بيع مجهول العاقبة أي ان الرجل يدخل في معاملة يجهل عاقبتها في الثمن أو الجهل في السلع التي يشتريها او في صفات السلعة. (الشمرى ، ٢٠١١ ، ١٤٤)

ب- ان يكون من وراء طلب رأس المال أهداف وأغراض أخرى اجتماعية وأخلاقية واقتصادية تعود بالنفع والفائدة على المجتمع (Alasrag,2011:5).

ت- الامتناع عن تمويل الاستثمارات المحرمة شرعاً على وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (Kholbutayev,2009:10)

رابعاً: اهداف المصرف الإسلامي:تنبع أهداف المصارف الإسلامية من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع، فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة بحيث تكون الحاجة هي الهدف، والتوصل لأسلوب اشباع هذه الحاجة هو الحل، وقد كانت من اهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يقوم بحفظ امواله واستثمارها من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الافراد، وتعبئة طاقة رأس المال في المجتمع بهدف تحقيق استخدام أفضل للموارد المالية، بالإضافة الى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا. (السبلاني، ٢٠١٢ ، ٨٣)

ان المصارف الاسلامية وانسجاما مع سماتها، وارتباطها بهذه الخصائص تستهدف تحقيق عدة أهداف منها: - (خلف ، ٢٠٠٦ ، ٩٦-٩٨)، (Imady & Seibel, 2005:8)، (Imam, & Kpodar, 2010)

١. تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الافراد والجهات المختلفة في المجتمع، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل اصحابها ، أو تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة، والذي يمثل اكتناز (تجميد) للموارد وعدم استخدام لها، ومن ثم عدم انتفاع منها خلال فترة عدم الاستخدام، وبالتالي فإن هدف المصارف الاسلامية هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية وبما يحقق نفعاً لأصحابها، وللمصرف ولمن يستخدمها.

٢. تحقيق ربح مناسب ومشروع من اعمالها ونشاطاتها سواء للمساهمين في المصارف الاسلامية أو لأصحاب الحسابات أي المدخرين والذين يحتفظون بمدخراتهم في حساباتهم هذه لدى المصارف أو المتعاملين معها من مستخدمي الموارد التمويلية التي توفرها لهم المصارف الاسلامية وبالصيغ المتعددة التي يتم فيها هذا التمويل وبحيث لا تتم المغالاة في تحقيق الربح أي أن يكون الربح معتدل ومقبول وبالشكل الذي لا يحدث ضرراً بكافة الاطراف ذات الصلة بعمل هذه المصارف ونشاطاتها.

٣. تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتي تسهم في خدمة المجتمع وتطويره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الاسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام وخدمة افراده وبالذات الاكثر حاجة منهم أي الاقل دخلاً من خلال القروض الحسنة ومن خلال الاسهام في المشروعات الاجتماعية الخيرية

خامساً: أنواع المصارف الإسلامية: - هناك عدة أنواع للمصارف الإسلامية منها) شقير وآخرون، ٢٠٠٨، ٣٦٣)

١. مصارف تهدف الى تحقيق التنمية في الدول الاسلامية مثل المصرف الاسلامي للتنمية في السعودية أو المصرف الاسلامي للتنمية المحلية مثل مصرف دبي الاسلامي والمصرف الاسلامي الاردني.

٢. مصارف تهدف الى التنمية الاجتماعية مثل مصرف ناصر الاجتماعي بمصر.

٣. مصارف غرضها تمويل الاستثمارات مثل مصرف التمويل الكويتي مصرف فيصل الاسلامي.

٤. مصارف غرضها تجميع مدخرات الافراد مثل دار المال الاسلامي بجدة.

٥. مصارف مركزية حكومية مهمتها اصدار أوراق النقود وغيرها من أعمال المصارف المركزية مثل مصرف باكستان المركزي.

المبحث الرابع - الجانب التطبيقي

اختبار فرضية البحث: "ان التزام المصارف الاسلامية العراقية وتطبيقها للمعايير المحاسبية الشرعية يساعد في وضع إطار عمل يمكنها من تحسين أداءها المالي "

خصص هذا المبحث لاختبار فرضية البحث ولبيان مستوى استجابة المصارف عينة البحث على محاور الاستبانة على مستوى المصارف الاسلامية العراقية ولأجل الاجابة على فقرات الاستبانة قام الباحثون بالآتي: -

١. وصف العوامل الديمغرافية لعينة البحث.

٢. عمل جداول تكرارية لبيانات الاستبانة.

٣. تفريغ الاستجابات ومعالجتها احصائيا بالاعتماد على (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

٤. من خلال وضع وزن نسبي للاستجابات تم اعطاء الاستجابة التامة مقدار (٣) والاستجابة المحايدة (٢) وعدم الاستجابة مقدار (١) وذلك للوصول الى مستوى استجابة لكل مصرف من المصارف عينة البحث ومن خلال المتوسطات يمكن معرفة استجابة المصارف علما بأن الوسط الحسابي الافتراضي هو (٢) وهو ناتج جمع $(٦=١+٢+٣)$ وقسمة $٢=٣\div ٦$.

٥. عينة البحث هي المصارف العراقية الاسلامية.

التحليل الاحصائي الوصفي لإجابات أفراد العينة:

جدول (١-٤) نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لإجابات أفراد العينة

٧	اتفق (٣)		محايد (٢)		لا اتفق (١)		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
1	68%	17	16%	4	16%	4	2.52	0.770
2	64%	16	24%	6	12%	3	2.52	0.714
3	48%	12	12%	3	40%	10	2.08	0.953
4	32%	8	24%	6	44%	11	2.2	0.645
5	52%	13	28%	7	20%	5	2.32	0.802
6	84%	21	16%	4	-	-	2.84	0.374
7	68%	17	24%	6	8%	2	2.6	0.645
8	56%	14	24%	6	20%	5	2.36	0.810
9	72%	18	28%	7	-	-	2.72	0.458
10	52%	13	36%	9	12%	3	2.4	0.707
11	52%	13	44%	11	4%	1	2.48	0.585
12	68%	17	24%	6	8%	2	2.6	0.645
13	76%	19	16%	4	8%	2	2.68	0.627

ويوضح الجدول (١-٥) شرح نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لإجابات أفراد العينة

جدول (١-٥) شرح نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لإجابات أفراد العينة

ت	الفقرة	شرح نتائج التحليل الاحصائي
١	يكون العمل في المصرف على وفق المعايير المحاسبية الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية.	بلغ المتوسط (٢,٥٢) وبانحراف معياري (٠,٧٧٠)
٢	تجري عمليات تدقيق الاجراءات والتعاملات التي يقوم بها المصرف على وفق ما جاءت به معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية.	بلغ المتوسط (٢,٥٢) اما الانحراف المعياري (٠,٤١٤)
٣	هناك التزام تام بالمعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة، وتحديث مستمر للتطبيقات المحاسبية على وفق ما تنص عليه المعايير.	بلغ المتوسط (٢,٠٨) بينما بلغ الانحراف المعياري (٠,٩٥٣)
٤	لا يلتزم المصرف بالمعايير المحاسبية الشرعية في تعاملاته المالية.	بلغ المتوسط (٢,٢) اما الانحراف المعياري (٠,٦٤٥)
٥	توجد هيئة شرعية في المصرف تحدد طبيعة التعاملات المالية.	بلغ المتوسط (٢,٣٢) الانحراف المعياري (٠,٨٠٢)
٦	يلتزم المصرف بالتوجيهات والتعليمات الصادرة من المصرف المركزي العراقي بشكل حرفي.	بلغ المتوسط (٢,٨٤) اما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠,٣٧٤)
٧	يخضع المصرف لرقابة هيئة تدقيق مخصصة بالعمل المصرفي.	بلغ المتوسط (٢,٦) والانحراف المعياري (٠,٦٤٥)

٨	يمارس المصرف أنشطة مصرفية إسلامية صرفه كالمراوحة والمضاربة والاستصناع... وغيرها.	بلغ المتوسط (٢,٣٦) والانحراف المعياري (٠,٨١٠)
٩	ان تطبيق المعايير المحاسبية الشرعية في المصارف الاسلامية العراقية يجعل البيانات المالية أكثر دقة وموثوقة.	بلغ المتوسط (٢,٧٢) والانحراف المعياري (٠,٤٥٨)
١٠	وجود موظفي حسابات متخصصين في المصارف الاسلامية العراقية لديهم القدرة على تطبيق المعايير الشرعية.	بلغ المتوسط (٢,٤) والانحراف المعياري (٠,٧٠٧)
١١	تطبيق المعايير المحاسبية الشرعية ملائم للمصارف الاسلامية.	بلغ المتوسط (٢,٤٨) والانحراف المعياري (٠,٥٨٥)
١٢	ان التزام المصارف الاسلامية العراقية بأحكام الشريعة الاسلامية هي غاية لبلوغ رضا وثقة المجتمع.	بلغ المتوسط (٢,٦) والانحراف المعياري (٠,٦٤٥)
١٣	تكوين دورات من أجل تدريب الموظفين في المصارف الاسلامية العراقية حول المعايير المحاسبية الشرعية.	بلغ المتوسط (٢,٦٨) والانحراف المعياري (٠,٦٢٧)

وبالتالي فإن نتيجة اختبار الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعايير الشرعية وملائمة تطبيقها في المصارف الاسلامية العراقية) وهذا يدل على قبول الفرضية حيث ان الوسط الحسابي والانحراف المعياري تحققت عنهم نتائج ايجابية وهذا يعني بالإمكان تطبيق المعايير المحاسبية الشرعية في المصارف الاسلامية العراقية.

المبحث الخامس - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. أصبحت المصارف الاسلامية تشكل قوة مالية واقتصادية في آن واحد على الرغم من التحديات التي تواجهها من المصارف التجارية العالمية.
٢. ان جميع المصارف الاسلامية تتبع أحكام الشريعة الاسلامية وذلك من خلال عدم تعاملها بالفائدة المحرمة شرعاً (الربا) على عكس المصارف التقليدية التي اساس عملها هو التعامل بالفائدة وفقاً لأحكام وقوانين خاضعة لها.
٣. تفتقر المصارف الاسلامية الى اهتمام الباحثين من حيث عدم بيان اهمية تلك المصارف واهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٤. ان التمسك بالمعايير المحاسبية الشرعية يؤدي الى تحقيق التعاون بين المؤسسات المالية عن طريق توحيد الاعمال المشتركة.
٥. ان تطبيق هذه المعايير يدفع العاملين على الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وبالتالي كسب ثقة الجمهور أو المتعاملين.

ثانيا : التوصيات:

١. سن قانون أو تشريع خاص بالمصارف الاسلامية العراقية ينظم اعمالها وعلاقتها بالمصرف المركزي العراقي اسوة بالمصارف التجارية التقليدية.
٢. الاستفادة من تجارب المصارف الناجحة في العالم الخارجي وتفعيل دور المشاركة مع المؤسسات المالية الاسلامية على المستوى الدولي اذ ان ذلك يحقق تقدماً في معدلات النمو.
٣. فتح مصارف اسلامية خارجية أو فروع تابعة لها في البلاد الاوربية حيث يلاحظ نقص في هذا الجانب.
٤. ضرورة تفعيل اقامة المؤتمرات الهادفة الى تطوير الصناعة المصرفية أو المشاركة فيها على المستوى المحلي والدولي والاستفادة من البحوث في هذا المجال.
٤. على المحاسب الذي يتولى القيام بالعمليات المحاسبية في المصرف الاسلامي ان يتحلى بالأمانة والصدق والحيادية والعدل وغير ذلك من الاخلاق الشريفة حتى يطمئن المتعاملون معه الى سلامة ودقة المعلومات التي يقدمها لهم.

المصادر

أولاً: الكتب:

١. أحمد، عبد الرحمن يسري (١٩٩٠)"دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية" ط١، دار الفكر الجامعي بيروت.
٢. السبلاني، د. غسان (٢٠١٢)"المصارف الاسلامية، نظام مالي عادل ومستقر" ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت.
٣. الشمري، صادق راشد (٢٠١١)"اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية" ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
٤. شحاته، حسين (٢٠٠٥)"محاسبة المصارف الاسلامية " ط ١ ،مكتبة التقوى للنشر والتوزيع، مصر.
٥. شقير وآخرون، فائق، عاطف الاخرس، وعبد الرحمن سالم (٢٠٠٨)"محاسبة البنوك " ط٢، دار المسيرة للنشر.

٦. عبادة، ابراهيم عبد الحليم (٢٠٠٨) "مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية" ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع عمان، الاردن.
 ٧. العجلوني، محمد محمود (٢٠٠٨) "البنوك الاسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية" ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
 ٨. غزالي، عماد (٢٠١٠) "دور المصارف الاسلامية في تدعيم السوق المالي" ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
 ٩. الموسوي، حيدر يونس (٢٠١١) "المصارف الاسلامية أدائها المالي وأثارها في سوق الوراق المالية" ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
 ١٠. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (٢٠٠٢) مملكة البحرين.
 ١١. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (٢٠٠٧) مملكة البحرين.
 ١٢. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (٢٠١٠) مملكة البحرين.
- ثانياً: الدوريات والبحوث:
١. احمد، عبد الرحمن يسري (٢٠١٠) "دور المصارف الاسلامية في دفع عجلة التنمية في البلدان الاسلامية" كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
 ٢. أبو غدة، عبد الستار (٢٠٠٢) "التنسيق بين الهيئات الشرعية والحاجة الى اصدار معايير شرعية، مملكة البحرين.
 ٣. بوزيان وآخرون، محمد، حدو فؤاد، عبد الحق عمر (٢٠١١) "البنوك الاسلامية والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وآفات تطبيق لقرارات بازل (٣) من بحوث المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد الإسلامي، قطر.
 ٤. البعلي، عبد الحميد محمود (٢٠٠٥) "تنظيم العلاقة بين المصارف الاسلامية والبنوك المركزية والتقليدية الاخرى" من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، دولة الامارات، مجلد ٤
 ٥. خطاب، كمال توفيق (٢٠٠٢) "علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها" كتاب الوقائع الجزء الاول، دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة الشارقة.
 ٦. الراوي، عادل صالح (٢٠١٣) "مدى تطبيق المعيار المحاسبي رقم ١ في المصارف العراقية الاسلامية، جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد.

٧.الشرع، مجيد (٢٠٠٣)"النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الاسلامي في ظل معايير محاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية " من بحوث المؤتمر العلمي الاول، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية.

٨.شعاشعية، خضر (٢٠٠٥)"الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الاسلامية " مجلة الباحث عدد ٥
٩.شحاتة، حسين حسين (٢٠٠٠)"طبيعة واسس ومعايير محاسبة المصارف الاسلامية، كلية التجارة، جامعة الازهر، مصر

١٠.عبد السلام، مصطفى محمود عبد العال (٢٠٠٩)"آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الاسلامية" من بحوث مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، دبي
١١.عفانة، حسام الدين (٢٠١٠)" مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية " البنك الاسلامي الفلسطيني، مركز القدس للدراسات والاعلام الاسلامي، فلسطين.

١٢.القرة داغي، علي محيي الذي على (٢٠٠٨)"آلية الالتزام بالمعايير الشرعية وضرورته، بحث مقدم الى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، مملكة البحرين.

١٣.قرينو وخليفاي، حسين، حكيم (٢٠٠٩)"دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الاسلامية، جامعة خميس مليانة، الجزائر

١٤.الموسوي وجواد، حيدر يونس، كمال كاظم (٢٠٠٩)"المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع اشارة خاصة عن اتفاقية بازل (٢)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١١، عدد٤.

رابعاً: الرسائل والاطاريح:

١.الدفاعي، مصطفى سلام "التقييم المحاسبي لأداء المصارف الاسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية " رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٣
٢.تومي، بدر " آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية" رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، ٢٠١٣

٣.الجبوري، عبد العزيز شويش عبد الحميد "الاستثمار في المصارف الاسلامية" اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، ١٩٩٩

٤.الخماش، لنا محمد ابراهيم "البنوك الاسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة " رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، ٢٠٠٧

٥. طلال، نهلة عبيس "مدى ملائمة معايير المحاسبة والتدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية للتطبيق في المصارف العراقية الإسلامية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

1- Ahmed ,Ismail Ali ,(2011) "Analysis based research :Islamic Banking System ,Doctorate of Business Administration, university of Atlanta

2- Alasrag, Hussein (2011) " Principals of the Islamic finance focus on project finance", Egypt

3- Imran ,Muhammad,(2005)"Islamic Banking Current Scenario &Way ahead 'Standard Chartered Bank Nov.17

4- Imady& Seibel ,omar,(2005),"Principles and Islamic Finance" ,University of Cologne –Development Research Center ,the Islamic Bank of Asia Singapore

5- Imam & Kpodar, Patrick , Kangni (2010) "Islamic banking: How has it diffused", international monetary fund.

6- Kholbutayev,Farkhod(2009)"Islamic banking and finance", master thesis, Charles university , prague

7- Siddiqi , Muhammad Nejatullah (2000) " Evolution of Islamic banking and insurance as systems rooted in ethics", Abdulaziz university,Jeddah,SaudiArab.